International Journal of Legal and Comparative Jurisprudence Studies (LCJS)

Volume.4, Issue.3 pp:191-198 Article 3
Dec (2023)

التكامل والترابط بين أبعاد التنمية لمؤسسات التعليم العالي بالدول العربية (دراسة تحليلية)

Integration and Interdependence between the Development Dimensions of Higher Education Institutions in the Arab Countries (An Analytical Study)

زاهر بن محمد بن عامر الحجري

Zaher Mohammed Amur Al Hajri

أستاذ مساعد- جامعة نزوى- سلطنة عمان

Assistant Professor, University of Nizwa, Sultanate of Oman
Zaher10@gmail.com

Accepted قبول البحث	Revised مراجعة البحث	Received استلام البحث
2023/9/2	2023 /8/1	2023 /6/11

DOI: https://doi.org/10.31559/LCJS2023.4.3.3

This file is licensed under a *Creative Commons Attribution 4.0 International*

رفـــاد REFAAD
www.refaad.com

International Journal of Legal and Comparative Jurisprudence Studies (LCJS)
المجلة الدولية للدراسات القانونية والفقهية المقارنة

Journal Homepage: https://www.refaad.com/Journal/Index/9
E-ISSN 2708-6607 | P-ISSN 2708-6593

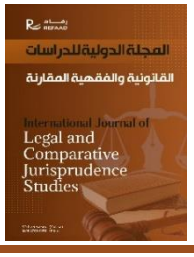

التكامل والترابط بين أبعاد التنمية لمؤسسات التعليم العالي بالدول العربية (دراسة تحليلية)

Integration and Interdependence between the Development Dimensions of Higher Education Institutions in the Arab Countries (An Analytical Study)

الملخص:

الأهداف: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الأبعاد المختلفة في التنمية من خلال الإدارة الجامعية مع اقتراح الحلول والأفكار التي تساعد على تطوير مخرجات تلك الأبعاد وربطها بالتنمية.

المنهجية: لتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج السردي التحليلي في البحث للوصول الى الخلاصه والتوصيات التي من شأنها تحقيق الفوائد المرجوة منه.

النتائج: خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي ضعف المواءمة فيما بين أبعاد التنمية المختلفة وعدم ربطها بالجوانب الاجتماعية كالقيم الإنسانية لمجتمعاتنا على سبيل المثال وكذلك الإفتقار إلى حد من ما إلى جهاز إداري مؤهل، من شأنه القضاء على جودة العمليات التعليمية والإدارية وعلى إمكانيات التنمية برمتها. وأيضًا القصور في تسويق نتائج البحوث العلمية اقتصاديًا.

الخلاصة: أوصت الدراسة إلى وضع خطط وأهداف وطنية للربط بين أبعاد التنمية (إداريًا واقتصاديًا) ضمن أولويات محددة، اشراك المجتمع الصناعي في عمليات التسويق الاقتصادي للبحوث العلمية كلًا في مجاله، يجب أن يكون مفهوم التسويق الاقتصادي لتسويق البحوث معنيًا بالمستفيدين وليس بكثرة الإنتاج، يجب أن تكون استجابة مؤسسات التعليم العالي عالية لسد حاجات المجتمع المختلفة أكثر من مجرد زيادة إنتاج المخرجات بدون ربط مع احتياجات المجتمع وضروريات تنميته.

الكلمات المفتاحية: *إدارة ؛ تدبير؛ الإدارة الجامعية؛ تسويق؛علم الإدارة ؛ التعليم العالي؛ البعد الإداري؛ البعد القانوني.*

Abstract:

Objectives: This study aims to highlight the different dimensions of development through university administration and propose solutions and ideas that help develop the outcomes of those dimensions and link them to development.

Methods: The narrative and analytical approach was followed in the research to reach the conclusion and recommendations that would achieve the desired benefits.

Results: The study is concluded with a set of results, namely the weak alignment between the various dimensions of development and the lack of linking them to social aspects, such as the human values of our societies, for example, as well as the lack to some extent of a qualified administrative apparatus, which would eliminate the quality of educational and administrative processes and the development potential as a whole. And also the shortcomings in marketing the results of scientific research economically.

Conclusions: The study recommended the establishment of national plans and objectives to link the dimensions of development (administratively and economically) within specific priorities. It also suggested involving the industrial community in the economic marketing of scientific research, each in its field. The concept of economic marketing of research should be meaningful to the beneficiaries rather than focusing solely on production quantity. Higher education institutions should have a high responsiveness to meeting the diverse needs of society rather than just increasing output without connecting it to societal needs and development necessities.

Keywords*: management; management; University administration: marketing; management science; Higher education; the administrative dimension; the legal dimension.*

المقدمة:

إننا من خلال هذا النوع سنقوم بتسليط الضوء على الترابط والتكامل بين أبعاد التنمية، الذي يعتبر ركيزة هامة فيها، لأنه يشكل الوسيلة الناجعة التي تمكن المؤسسة .قدر المستطاع .من التحكم في المستقبل والسيطرة عليه. والتنمية تفترض تحديد الأهداف وبلوغها في اتجاه زيادة وازدهار المرفق العام بصفة عامة وإدارة التعليم العالي على وجه الخصوص، كما أن تغيير الهيكل يفترض فيه أن يقود إلى تحسين الوضع الإداري سواء على المستوى المادي أو العضوي واستخدامه الاستخدام الأمثل لصالح النفع العام والمنظومة التعليمية ككل.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في أننا لا يمكن أن نربط التطور والتنمية في جانب واحد وبعد واحد دون الأبعاد الأخرى المتعلقة به ولا يمكن أن نقارن فيما بين التنمية في وطننا العربي والدول المتقدمة من خلال معيار واحد فقط .

مما سبق، فإنّ مشكلة الدراسة تكمن في مدى استيعاب الأبعاد المختلفة للتنمية وعلاقتها بإدارة مؤسسات التعليم العالي بالدول العربية ويمكن صياغة مشكلة الدراسة بالتساؤلات التالية:

- ما هي أبعاد التنمية حاليًا في الدول العربية؟
- ما هي نتائج الوضع الحالي في التنمية على مستوى الإدارات الجامعية في الوطن العربي؟

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من مجموعة من النقاط، يمكن إيجازها فيما يلي:

- أهمية المواكبة والموائمة بين أبعاد التنمية في إدارة مؤسسات التعليم العالي.
- تأثير الأبعاد المختلفة على تطوير إدارة التعليم العالي في الجوانب البحثية والتسويقية وتأهيل الكوادر الجامعية فيها.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- إبراز الأبعاد المختلفة في التنمية من خلال الإدارة الجامعية.
- اقتراح الحلول والأفكار التي تساعد على تطوير مخرجات تلك الأبعاد وربطها بالتنمية.

الدراسات السابقة:

لم يحظى سابقًا بدراسة مختصة في دراسة الربط بين أبعاد التنمية الإدارية على مستوى الإدارات الجامعية إلا في النزر اليسير من خلال نقاشات مختلفة في المؤتمرات والندوات.

خطة الدراسة:

جاءت الدراسة في مبحثين ولكل مبحث مطلبين وفق البيان التالي :

المبحث الأول: البعد الإداري والقانوني لأبعاد التنمية المتكاملة (قانون إداري).

المطلب الأول: معايير قياس وضبط جودة العمليات التعليمية والإدارية.

المطلب الثاني: البعد الإداري والقانوني لمؤسسات التعليم الخاص في الدول العربية.

المبحث الثاني: البعد الاقتصادي لأبعاد التنمية المتكاملة.

المطلب الأول : آليات تسويق نتائج البحث لخدمة التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: ضعف تأثير مؤسسات التعليم العالي في الاقتصاد.

تمهيد:

إن الهدف الأسمى للتنمية بصفة عامة هو إجراء تغيرات جوهرية في البنية التحتية والفوقية للمجتمع دون الاضرار بعناصر البيئة المحيطة والتنمية لدى إدارة التعليم العالي بالدول العربية بالخصوص تتطلب تضافر وتكامل القطاعين العام والخاص، وتأمين تغطية مستمرة وفعالة لها من قبل وسائل الإعلام المركزية والمحلية مع الاعتبار أن الإعلام جزء أساسي من هذه التنمية ومورد هام لها.

وهي لا يمكن أن تنجح إلى في إطار من المشاركة الديمقراطية بين القمة والقاعدة وضمان الحريات السياسية والاجتماعية للمواطنين بغية الوصول إلى رفع المستوى الثقافي (الديك، الأسعد، 1993).

إن الترابط والتكامل بين أبعاد التنمية يعتبر ركيزة هامة فيها، لأنه يشكل الوسيلة الناجعة التي تمكن المؤسسة -قدر المستطاع- من التحكم في المستقبل والسيطرة عليه. والتنمية تفترض تحديد الأهداف وبلوغها في اتجاه زيادة وازدهار المرفق العام بصفة عامة وإدارة التعليم العالي على وجه

الخصوص، كما أن تغيير الهيكل يفترض فيه أن يقود إلى تحسين الوضع الإداري سواء على المستوى المادي أو العضوي واستخدامه الاستخدام الأمثل لصالح النفع العام والمنظومة التعليمية ككل.

إنه من الخطأ أن نرد التنمية إلى الاقتصاد وأن نعتبر الغرب مثلًا لنا، والتنمية ليست اقتصادية بحثة بل إنها أساسًا اجتماعية وبشرية تستوجب تداخل جميع الأبعاد وتكاملها بما فيها الترابط بين ما هو إداري قانوني (القانون الإداري) (المبحث الأول) واقتصادي (المبحث الثاني).

المبحث الأول: البعد الإداري والقانوني لأبعاد التنمية المتكاملة

إن للبعد الإداري والقانوني دورًا حيويًا وهامًا في عملية التنمية المتكاملة، فالإدارة المؤهلة هي إحدى مستلزماتها ومهمتها أساسية وخطيرة في هذا المجال، إن ظاهرة زيادة مهام أجهزة الدولة هي ظاهرة متميزة عن التنمية الإدارية، فالمهام الموكولة إلى الإدارات العامة في تزايد مستمر من أجل تنظيم الأفراد أو من أجل توجيههم أو من أجل تحمل مهمة القيام ببعض الوظائف الجماعية بصورة تامة (الأسعد، 1994).

والإدارة هي التي تترك بصماتها واضحة على مسيرة التنمية ونوعيتها وتشكل ركنًا أساسيًا بالنسبة إلى السلطة التنفيذية في القيام بمهامها وفق القانون المنظم لإدارتها...،كما قال الأستاذ عبد العزيز عبد الله الجلال، إن الإدارة تعتبر من أهم العوامل المؤدية إلى تحسين العمل وكفاية إنتاجه بشرط أن تظل الإدارة تحت مفهوم المسير لا ألمسيطر وأن تقيم ممارساتها على أساس من فهم الواقع والعوامل المتدخلة فيه بدلًا من الاقتصار على النظرة المثالية لما يجب أن يكون (الجلال، 1985).

ولما كانت التنمية عملية واعية مرتبطة بالقرار السياسي للسلطة، وتتناول مختلف جوانب الحياة المادية والروحية، من أجل تحقيق حياة أفضل للمواطنين، ولما تعددت اختصاصات الإدارة وشملت مختلف النواحي الاجتماعية والاقتصادية والصحية والثقافية...كل ذلك زاد من مسؤولية الإدارة في تنفيذ عملية التنمية المنشودة. فإذا كانت التنمية بحق قضية إدارية ومسألة إدارية فإن التعبير الحقيقي عن إرادة التنمية يتمثل في نوعية الإدارة التي ننشدها (الكواري، 1985).

إن التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها مجتمعات الدول النامية وبينها بعض الدول العربية جعل التوجه إلى تنمية الإدارة عملية حتمية ومصيرية ولا تقل أهمية عن ضرورة التوجه إلى إصلاح الأنظمة السياسية والاقتصادية لهذه المجتمعات. والتنمية الإدارية في هذا المفهوم تعني بناء وتحديث الهياكل الإدارية وتطوير النظم والإجراءات وقدرات ومهارات القائمين على إدارة التنمية والعناصر البشرية في مختلف مواقع العمل، ولعل القصور في جوانب الإدارة على وجه الخصوص كان أحد الأسباب في أتساع الفجوة الحضارية بين مجتمعاتنا العربية ومجتمعات العالم المتقدم (الحمود، 1985).

وكما أن الهوة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة هوة علمية وتكنولوجيا فكذلك هي أيضًا هوة إدارية، ففي دراسة أجريت على منظمات التخطيط والإنماء في سبع دول نامية وبعد مقارنة النتائج مع خبرات ميدانية سابقة وجد أن "العقبات الرئيسية للإنماء هي إدارية أكثر منها اقتصادية، وهي بالتالي ليست مرتبطة بنقصان في المصادر الطبيعية" (الأسعد، 1994).

إن التنمية الإدارية وطبيعتها تشير إلى أن مهامها تنجز في إطار جماعي من حيث الشكل أو المضمون في صيغ من التعاون والتكامل البناء بين مجهودات الأطر الإدارية في أي من أنشطة أو فعاليات المنظمة والتي تستهدف التحسين المستمر لأداء العمليات سواء بالتخطيط لها أو تنفيذها. وحسبنا أن الغالب من أنشطة ومهام الإدارة الجامعية تتطلب جهدًا جماعيًا (محجوب، 2003).

من جهة أخرى فإن ذلك مدعوا لتوافر الرؤية المشتركة بين الإدارة الجامعية القيادية وأعضاء هيئة التدريس فضلًا عن العاملين من إداريين وفنيين بشأن ماهية التنمية الإدارية في ظل إقامة نظام إدارة الجودة وفي مقدمة ذلك تكامل الأقسام وتعاونها في نسق من الارتباطات الخلفية والأمامية سواء في الجامعة أو في الإدارة المركزية من خلال قوانين إدارية منظمة لها.

إن البعد الإداري والقانوني للتنمية الإدارية لدى مؤسسات التعليم العالي لا يمكن أن تتجسد إلا من خلال ضبط قوانين ومعايير وقياس جودة العمليات التعليمية والإدارية (المطلب الأول) إضافة إلى بعدها على مستوى مؤسسات التعليم العالي الخاص في الدول العربية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: قوانين ومعايير قياس وضبط جودة العمليات التعليمية والإدارية من خلال البعد الإداري والقانوني

إن قياس وضبط جودة العمليات التعليمية والإدارية لا يمكن أن يتم إلا إذا توافرت شروط بشرية: (بتلهايم، 1968) هذا ويمكن أن يكون للإدارة على ضوء العمليات الإدارية دوران مزدوجان: دور سلبي تنفذ فيه كآلة صماء ما يطلب منها، ودور إيجابي تقوم فيه وفي آن واحد بوظيفة المساعد الواعي الذي يفكر فيما ينفذ ويطبق الأوامر المعطاة له وفقًا لمقتضيات ظروف التطبيق وديناميكية الحياة الاجتماعية، وبوظيفة المستشار الخبير الذي كثيرًا ما يأخذ المبادرة فيقترح ما يراه مناسب، ويوجه ويرشد السلطة إلى معطيات المشاكل وحلولها... وهذا الدور الإيجابي يرفع من دور الإدارة من دور المساعد إلى دور الشريك المسؤول عما يعمله أو عما لم يعمله وكان بإمكانه عمله، وهذا الدور الإيجابي يفسح المجال أمام الإدارة خصوصًا على مستوى الإدارة المركزية لتكون ذا دور فعال وأساسي في كل عمل تقوم به السلطة التنفيذية بناءً على القوانين الإدارية المنظمة لأعمالها بصورة عامة، وفي نطاق الإنماء بصورة خاصة (اليلاني، 1966).

إن تأخر الخوض في قياس جودة العمليات التعليمية والإدارية في تحقيق أماني مجتمعات دول العالم الثالث ومعظم الدول العربية يمكن أن يعود في قسم كبير منه إلى عدم العناية باختيار العناصر القيادية الواعية المسؤولة، والقادرة على تطوير أجهزة إدارة التنمية التي يتمثل جوهر وظيفتها في خلق آلية التنمية من النواحي والأطر القانونية والاحتفاظ بها من أجل قياس وضبط جودة العمليات الإدارية وكذلك تحقيقًا للمتحولات النوعية والتغيرات الكمية التي تتطلبها عملية التنمية بشكل دائم. وآلية التنمية لا تقدر أن تكون المحصلة السلوكية للأفراد والمنشآت التي تسمح للمجتمع بتعبئة كل موارده وإطلاق طاقته وتنمية قدراته وتكييف بنيته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بما يسمح له بعملية التنمية الإدارية (الكواري، 1985)

وللتنمية الإدارية ثلاثة أبعاد:

- تكون هناك تنمية إدارية، عندما يكون النظام الإداري للدولة (القانون الإداري المرتبط بتنظيم إدارة مؤسسات التعليم العالي) ما أكثر تلاؤمًا مع نظامه السياسي الحالي أو المستقبلي.
- الوجهة الثانية من التنمية الإدارية يتعلق بعلاقات النظام الإداري والنظام الاقتصادي ولعل من الممكن القول بأن قيام التنمية الإدارية يتوقف إلى حد كبير على مدى مطابقة النظامين وفق إطار قانوني موضح وملزم للجانبين.
- وترتبط التنمية الإدارية في المحل الثالث، بالتقدم الذي تحققه الإدارة في سبيل تكييف أفضل لهيكلتها ولمناهجها مع النظام الاجتماعي للبلد المعني، فلكل بلد نظامه الخاص من القيم الإنسانية والاجتماعية (غورني، 1982).

وهكذا فإن تقدم الإدارة وارتفاع كفاءتها ينعكس إيجابًا على مدى ضبط وقياس جودتها التعليمية والإدارية، كما أن فشلها وتدني مستوى كفاءتها يترك أثاره السلبية على حركة جودته الإدارية وعلى توجيه مؤسسات الخدمات على اختلاف ميادينها.

إن دفع عجلة التنمية والقدرة على التحقيق أهدافها يتطلبان مسؤولين قياديين من ذوي التأهيل والخبرة والكفاءة. وأن التحديث القيادي في البلدان النامية هو من مستلزمات التنمية ومن مستلزمات تطوير أجهزة إدارتها التي تشكو من أمراض متعددة، والتي تتميز بخصائص عديدة ذات مضامين تضعف فعالية تلك البلدان في إنجاز مهماتها التنموية.

إن الافتقار إلى جهاز إداري قانوني مؤهل لتنظيم القطاعات التعليمية، من شأنه القضاء على جودة العمليات التعليمية والإدارية وعلى إمكانيات التنمية برمتها.

وإن الإدارة التي تتكيف في كل وقت وزمان مع مقتضيات العصر واحتياجات المجتمع المعنى هي إدارة فعالة تقود إلى التنمية الحقيقية. وطالما بقيت الإدارة "إدارة واجهة" تعجز عن إحياء وتشجيع التغيرات اللازمة على طريق التنمية، لن يكون هناك بادرة أمل في تحقيق أي شيء. والخطط الإنمائية مهما كانت جيدة، فهي لا تساوي شيئًا ما لم تتوفر الأداة الإدارية القادرة على تحقيقها بشكل جيد.

إن التحديات التي تواجه الأقطار العربية ودول العالم الثالث كبيرة وتتمحور حول التنمية الفعلية الشاملة بكافة أبعادها وكان من المفروض أن تبدأ هذه الأقطار والدول بداية جادة ملتزمة تخرج بها ردهات التخلف بكافة أبعاده من منطق إيديولوجية تنموية واستراتيجية محددة وأهداف واضحة وأولويات مدروسة وتعتمد على إدارة التنمية نهجًا وأسلوبًا ووسيلة من خلال التغير الجذري على كافة الأصعدة وفي جميع القطاعات وتأهيل إداريي التنمية الذين يساهمون تخطيطًا وتطبيقًا في إحداث ذلك التغير الجذري سعيًا وراء تحقيق أهداف التنمية في إطار الإيديولوجية التنموية واستراتيجية.

وبالتالي فإن جودة العمليات التعليمية والإدارية تتطلب التخطيط التنموي السليم وفق الأطر القانونية المنظمة للقطاع وكذلك توافر إداريين مؤهلين لوضع المشاريع العائدة لمخططات التنمية وبلورة حقيقتها بالنسبة لأصحاب القرار والقيام بتنفيذها.

المطلب الثاني: البعد الإداري والقانوني لمؤسسات التعليم الخاص في الدول العربية

انطلاقًا من الأهداف والمهام والمفاهيم الجديدة، التي قمنا بتسطيرها للتعليم العالي العمومي بالدول العربية، فإن التعليم العالي الخصوصي يجب أن يقوم بنفس الدور، وفي جو يسمح له بتوسيع اختصاصاته الحالية لتشمل كل جوانب التعليم العالي العمومي، وذلك بخلق الظروف التشجيعية المادية والمعنوية للمستثمرين في هذا القطاع (المواد 83 . 89 من القانون 01.00) المغربي(الظهير الشريف رقم 1.00.199 (19 ماي 2000)، وإشراكهم في كل مراحل التفكير والإعداد للنصوص التفسيرية والتوجيهية له، مع ضرورة إقرار قيام مراقبة له، مبنية على معايير مدققة، كوجود هيئة تأطير تربوية إدارية قارة، وتشجيع قيام شراكة بينه وبين الجامعات الوطنية، تمكنه من الاستفادة من الاعتراف بالشهادات التي يسلمها وكذا تخويل طلبته نفس حقوق طلبة الجامعات العمومية، والعمل على توطيد العلاقات والتعاون بين القطاعين العام والخاص، لأنه لا توجد في الواقع علاقة قوية بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص بالمفهوم المطروح والسائد في البلدان الصناعية الغربية وإنما في الدول العربية يوجد نوع آخر من العلاقة بينهما يتمثل في أن مختلف الفئات الاجتماعية تستطيع أن تعبر عن رأيها في التعليم الجامعي سواء بإبراز إيجابياته أو سلبياته بنقده أو الدعوة إلى تغيره وتطويره ليلائم بعض الظروف الاجتماعية المستبدة، وذلك في المؤتمرات والندوات التي تنظر في هذه المسألة وتصل فيها إلى رأي أو قرار أو توصية وتحيلها إلى المسؤولين في القطاع العام ليعتمدها ويقرها بنفس الطريقة أو الصيغة أو يعدلها، فعلى سبيل المثال يستطيع رجل الأعمال أن يعبر عن رأيه في التعليم الجامعي في المؤتمر الذي ينتمي إليه، وكذلك يستطيع عضو هيئة التدريس الجامعي أو الإطار الإداري الجامعي، أو الطالب الجامعي أن يعبروا عن رأيهم أيضًا في التعليم الجامعي في مؤتمرهم الذي ينتمون إليه، وعلى ذلك فاقتراح رأي القطاع الخاص في التخطيط للتعليم العالي يتم من خلال

النقاش الجماعي الحر الذي يتم على مستوى المؤتمر الأساسي الخاص به، وإذا اعتمد في مؤتمر عام سيجد طريقة العمل في شكل قوانين أو برامج أو خطط للتعليم العالي.

وهكذا نجد أن قطاع التعليم الخاص ممثلًا في الأشخاص الطبيعيين بحكم عضويتهم في المؤتمر العام يستطيعون التعبير عن رأيهم في التعليم الجامعي ويطالبون بأي شيء يرونه مناسبًا للتخطيط لتطويره، ووضع الأسس والمواد القانونية لتنظيم سيره وإدارته بالصورة المثلى.

إن قطاع التعليم العالي الخاص بالدول العربية شبه متقدم إذا ما تمت مقارنته بدول الشمال، باستثناء بعض دول الخليج التي تواكب نهج الإدارات الخاصة في التعليم العالي، كما أنه يوجد الآن تخطيط وتفكير لاستحداث أنواع من التعليم العالي الخاص الذي يموله القطاع الخاص أو بالشراكة مع القطاع العام والقطاع الخاص معا، وبالفعل قد بدأ التعليم العالي الحر أو الخاص، إلا أنه ما زال في بداية الطريق، ولم يتمكن من الإسهام في البحث العلمي بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة، بحيث أن معظم المتوجهين إلى هذا النوع من التعليم العالي (القطاع الخاص) يكون في أغلب الأحوال مرادهم اقتصادي محض، مما تنعكس نتائجه أو مخرجاته على تطور البحث العلمي، والتنمية الثقافية و الإدارية على وجه الخصوص.

وفي ليبيا على سبيل المثال أنشئت في 1985 ما يسمى بالجامعة المفتوحة "إفرنجي" وعلى الرغم أنها جامعة عامة وليست خاصة، فإنها تعتمد في تمويل برامجها التعليمية والتدريبية على ما تخصصه الخزانة العامة من الميزانية السنوية، ولكنها في حقيقة الأمر تعتمد بالدرجة الأولى على الرسوم التي يدفعها طلابها سنويًا مقابل دراستهم، وكذلك تعتمد على عوائد مبيعاتها من الكتب الدراسية والمواد العلمية التي تبيعها لطلابها المسجلين في برامجها التعليمية.

المبحث الثاني: البعد الاقتصادي لأبعاد التنمية المتكاملة

يرتكز التخطيط للتسيير الإداري للحياة الاقتصادية الاجتماعية بأسرها في المقام الأول على الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية والمالية المتاحة والمحتملة للجميع لتحقيق أقصى مردود ممكن منها، وهذا يتطلب ترشيد القرارات الاقتصادية والاجتماعية، وترشيد التسيير الإداري (القانون الإداري) للمؤسسات والاهتمام بالنشاط الإنتاجي الجاري بشكل يجعله المحور المحرك لبقية الأنشطة الأخرى في المجتمع (مسعود، 1984).

إن التنمية الاقتصادية تتطلب تغيير وتطوير البنية الاقتصادية وتهدف إلى تحقيق زيادة في مستوى دخل الفرد والدخل القومي في نفس الوقت، زيادة حقيقية ومستمرة لصالح غالبية المواطنين. فالتنمية الاقتصادية تعني الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف التي يعيش فيها بكل ما تحمله من خصائص. (مثل اختلال الهيكل الاقتصادي وانخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية) والانطلاق على درب التقدم الاقتصادي، حيث ترتفع مستوى الكفاءة الإنتاجية ويتم تصحيح الاختلال في هيكل الاقتصاد القومي، بالإضافة إلى إحداث تغيير جذري في السلوك الاقتصادي للأفراد، أسلوب الإنتاج السائد، نمو القيم والأعراف والتقاليد السائدة (محمود ومبارك، 1985).

إنه لصحيح أن الاقتصاد "عصب التنمية الشاملة وعمودها الفقري في نفس الوقت" (محمد، 1979). وإن عملية التحرر الاقتصادي جزء من عملية التنمية، ذلك أن التحرر الاقتصادي والتنمية يشكلان قطبي مسألة واحدة لهذه البلدان (دول العالم الثالث) تتركز في تجاوز التخلف الذي أدى إلى تعقد المهمات الواجبة تنفيذها، وتعقد التركة الموروثة والتي تتلخص بالطابع الوحيد لاقتصاد هذه البلدان المكيف زمنًا طويلًا مع حاجات البلد المستعمر بعد أن تم ربط اقتصاد البلد المستعمر نفسه.

إن البعد الاقتصادي بحسب النموذج الكلاسيكي، هو نمو طبيعي يتسم بالتلقائية الذاتية، كما يعمل لصالح المجتمع كله، وإن أي تدخل للدولة في النشاط الاقتصادي يكبح النمو، وبالتالي فهو نموذج يدعو إلى ترك قوانين السوق (العرض والطلب) تحدد مسار التطور الاقتصادي والاجتماعي، بينما التنمية الاقتصادية تتطلب تغيير وتطوير البنية الاقتصادية ككل وفي جميع القطاعات بما فيها قطاع التعليم العالي. وذلك من خلا العمل على تسويق نتائج البحث العلمي لخدمة التنمية الاقتصادية (المطلب الأول) وتجنب ضعف تأثير مؤسسات التعليم العالي في الاقتصاد (المطلب الثاني).

المطلب الأول : آليات تسويق نتائج البحث لخدمة التنمية الاقتصادية:

إن تسويق نتائج البحث العلمي في البلاد العربية على وجه الخصوص لا يعدو كونه سوى بعض الإرشادات المتعلقة بالكيفية المقترحة للتسوق. وفي أغلب الأحيان نابعة من تجربة المسئولين عن التسويق في المراكز البحثية. معتمدة على تجارب تسويق البحوث في مجتمعات متطورة من الناحية التقنية والاجتماعية والعلمية، وهي في نظر الباحثين في المجال لا تصلح كنماذج للاسترشاد بها لتسويق نتائج البحوث في البلاد العربية، حيث أن البيئة العلمية والاجتماعية لا تزالان في طور النمو الكمي والنوعي (النعيمي والنعيمي، 1994).

يعتبر تسويق نتائج البحوث العلمية من أهم الفعاليات ومؤشرات البعد الاقتصادي التي يجب أن تولى أهمية خاصة من قبل إدارة مراكز البحوث التطبيقية ومعاهدها في الدول العربية، فهو مقياس للدرجة التي وصلت إليها هذه المراكز والمعاهد في تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، ويعكس مقدار الوعي الذي أوجدته هذه المراكز والمعاهد في المجتمع.

كما أنها دلالة واضحة على مقدار النجاح الذي حققته مراكز البحث العلمي في سعيها لبناء الثقة وإيجاد علاقات تواصل بينهما و بين المنشآت الانتخابية و غيرها من المؤسسات المرشحة للتعاون معها وباعتبارهما طرفي التحاور لخدمة أهداف عملية التنمية الشاملة للمجتمع.

وإن تحقيق هذا المطلب يحتاج إلى جهد منظم، وعمل دءوب يرتكز على العناصر العلمية (الأطر والباحثون) الأكثر معرفة بالمشكلات التي تواجه عملية التنمية التقنية الحديثة للمجتمعات على اختلاف مستويات تطورها، واحتياجاتها من خدمات البحث العلمي التطبيقي لأن هذه الفئة هي الأقدر على إقناع الفنيين في المنشآت الإنتاجية بجدوى اللجوء إلى مراكز البحث الوطنية للتخلص من المعوقات التي تحول دون تطورها.

ومن الجدير بالتنويه إلى تعدد التعاريف الخاصة بالتسويق تبعا للبيئة التي يتم توظيفه فيها ومن بينها (النعيمي والنعيمي، 1994):

- التنمية والتكامل بين جميع أنشطة التسويق من إنتاج وترويج وتوزيع.
- ارتباط مفهوم التسويق بالمستفيدين بدلًا من الإنتاج.
- يتضمن التسويق عمليات تسويق تبادل ملموسة وغير ملموسة بين المنتج والمستفيد، وهذا التبادل لا يشترط أن يكون ماديًا بل قد يكون معنويًا أو تحقيق أهداف المؤسسة أو التوصل إلى إرضاء المستفيد.

إن هذا التوجه بالمسؤولية الاجتماعية يمثل فلسفة إدارية تعبر عن العلاقة الجدلية بين المؤسسات المختلفة والمجتمع الذي تخدمه، فهي تنادي بمؤسسات على درجة عالية من الاستجابة لحاجات المجتمع وتساهم مساهمة فعالة في رفاهية وإشباع حاجاته المختلفة وتلبية رغباته على المدى القريب والبعيد.

وهذا ما يجعل من التنمية الجامعية وكفاءة الموارد البشرية الجامعية و إنتاجها العملي، مصدرًا هامًا من مصادر التنمية الثقافية والاقتصادية، وهو ما يؤشر كذلك على أهمية التعامل مع الجامعة ومواردها البشرية و إنتاجها المعرفي – العلمي كمصدر هام من مصادر التنمية الاقتصادية، والذي يقتضي تبني سياسة تعليمية رسمية تعمل على:

- الرفع من مستوى الاستثمار في قطاع التعليم العالي.
- الرفع من عدد المؤسسات والأطر الجامعية المؤهلة على مستوى التكوين والبحث العلمي.
- الرفع بكيفية دالة من عدد الطلبة داخل قطاع التعليم العالي.

إن هذا التصور و هذه المقاربة الثقافية – العلمية – التنموية للجامعة، و التي تراهن أساسا على إصلاح و تأهيل التعليم الجامعي، من خلال التنمية الاقتصادية و ربط الجامعة مباشرة بقطاعاتها الإنتاجية.

إن البعد الاقتصادي أصبح مهمًا جدًا في التنمية الادارية وخصوصًا في مجال التعليم العالي، فقد أصبحت الادارات الجماعية تستثمر عوائد خدماتها للقطاع الخاص في تطوير بعض مشروعاتها العلمية أو الانفاق على بعض النشاطات الجماعية مثل، الندوات أو المؤتمرات المهنية.

ومهما كان الأمر فإن الاتجاه السائد الآن يؤكد إيمان القطاع الخاص بالبحوث الجامعية، ففي كثير من الأحيان يذهب أفراد من القطاع الخاص إلى الكليات و المعاهد العليا للاستعانة بها في تحليل عينات أو الحصول على استشارة في المجال الزراعي أو الصناعي أو الخدماتي أو المالي، بل إن كثيرًا من شركات القطاع الخاص تستعين بالكليات الجامعية في إجراء دراسة الجدوى من مشاريعها الخاصة مهما كانت طبيعتها بل وتصميمها ومتابعة تنفيذها في الواقع، والمجتمع العربي بصفة عامة يتحول سريعًا نحو الحياة المعاصرة، يشعر بأهمية دور البحوث العلمية الجامعية في تحسين نوعية حياته، وانتقاله من حالة التخلف إلى وضعية أفضل من الحداثة والتقدم.

إن القيادة الادارية لمؤسسة الجامعية هي الجهة التي يفترض أن تتوفر لديها المعرفة الحقيقية بطبيعة التصرفات الشخصية لأفراد مجتمعاتها والإدراك العام لدى المسئولين في الشركات والمنشآت الإنتاجية والخدمية المرشحة للاستفادة من نتائج البحث العلمي باعتبارها أحد طرفي التحاور بأهمية التعاون مع مؤسسات البحث والتطوير الوطنية والتي تشكل الطرف الثاني للتحاور، إن هذا الأمر يتطلب من القيادات الإدارية سواء المركزية أو الجماعية استكشاف الطرف الثاني و معرفة قدرته وما ينقصه من إمكانيات لاقتراح الأسلوب الأمثل للتعامل الفاعل معه بما يحقق تسويق البحث العلمي و نتائجه (النعيمي والنعيمي، 1994).

المطلب الثاني: ضعف تأثير مؤسسات التعليم العالي في الاقتصاد

يُلقى على عاتق مؤسسات التعليم العالي من باحثين جامعيين و قيادات إدارية وهيئة التدريس و فنيين ممارسة دور كبير ليس فقط في عملية البحث العلمي بحد ذاته، بل في عملية تسويق نتائجه أيضًا فقد تبين من واقع الممارسة العملية أن أقدر الأشخاص على تسويق نتائج البحث العلمي هم الباحثون والإداريون والفنيون الذين يمارسون هذا النشاط حتى وإن كانت معرفتهم بأساليب التسويق العام محدودة.

من إيجابيات هذه الممارسة أن هؤلاء الإداريون والفنيون والباحثون يتمتعون بكونهم الأكثر إلمامًا بأبعاد العملية البحثية وبالجوانب العلمية والفنية والتطبيقية لنتائج بحوثهم التي ينفذونها ويستخلصون منها التوصيات التي يصيغونها بأسلوب يمكن وضعها في مجال التطبيق العملي.

كما أنهم الأقدر على تقديم سلعتهم إلى المستفيد في أحسن صورة مشوقة ومقنعة، وهم الأقدر على إقناع الفنيين في المنشآت الإنتاجية بالجدوى الاقتصادية للبحث العلمي التطبيقي بهدف التعاقد معهم كي تعود بالفائدة المضاعفة على عملياتهم الإنتاجية وتزودهم بعناصر المنافسة الحقيقية في السوق المحلي والعالمي كما تمكنهم من تطوير عملياتهم وتعزيز إنتاجهم وتحسين نوعيته بعيدًا عن المنافسين. لذلك يجب وضع آلية تسوية متوازنة للمؤسسة الجامعية والمركزية لإدارة التعليم العالي بالدول العربية، ترتكز على استراتيجية واضحة تأخذ في الاعتبار المحافظة على ترسيخ الثقة وعلاقات

التعاون والتواصل بينها و بين الجهات المتعاونة معها خدمة لمصالحها المشتركة وصولًا إلى تحديد الأهداف العربية العامة، وأن تحدد هذه الآلية دور كل قطاع من قيادات إدارية و فنية و بحثية(النعيمي والنعيمي، 1994).

وبالتالي من أجل التغلب على ضعف تأثير مؤسسات التعليم العالي على الاقتصاد ينبغي التوافر على قيادات إدارية تنفذ استراتيجية التسويق من خلال:

- تشكيل مجموعة من المختصين لتكليفها بعملية التسويق وتطوير قدرات أفرادها بزجهم في دورات تدريبية وتأهيلية ووضع برنامج عمل واضح لهذه المجموعة ومراقبتها ومتابعة نشاطها ووضع الحلول لكافة ما تجابهه من عقبات وصعوبات.
- تبني إعداد الدراسات والبيانات حول عملية التسويق وتعضيد بحوث طلبة الدراسات العليا في هذا التخصص.
- حث إداريي وفنيي المؤسسة الجامعية والمركزية على تقديم صورة في كل ما يتعلق بالترويج لإنتاجياتهم وبعملية التسويق عمومًا.
- دراسة الأنشطة التي تمارسها الجهات المرشحة للاستفادة من نتائج المؤسسة التعليمية للوقوف على ماهية المعوقات والمشكلات التي تعترض استمرارية أداء عملياتها الإنتاجية بالكفاءة المرغوبة وكذلك العمل على توليد الشعور وترسيخه لدى أكبر عدد ممكن من منتسبي الجهات المستفيدة عن حاجاتها الماسة إلى البحث التطبيقي الذي تمارسه المؤسسة التعليمية ومن تم الاشتراك مع تلك الجهات لوضع برامج بحوث التي تحتاجها بشكل دقيق يستجيب لطموحاتهم ويسهم في حل اختناقات العمل والإنتاج ويحسن منافستهم في السوق.
- اشتقاق آلية مشتركة مع الجهات المستفيدة لتنفيذ برامج البحث والتطوير ولكل حالة حسب خصوصيتها.
- اتخاذ الإجراءات التي توصل البحوث إلى النتائج الموجودة ضمن الزمن المحدد لها من أجل ادخال الثقة إلى نفوس المستفيدين بقدرة المؤسسة التعليمية البحثية و كفاءتها على التعامل مع مواد الانتاج وآلياته وعملياته الحديثة رغم كونها قد تأسست بعيدًا عن مشاركة المؤسسة التعليمية بها.
- إعطاء دور لإداريي وفنيي المؤسسة التعليمية لترويج أنشطة مؤسستهم بطريقة مرسومة علمية وموضوعية لبقة ومؤثرة.

إن التنمية ليست عبارة عن عملية حسابية مجردة، وإنه لا يمكن النظر إلى التنمية الاقتصادية نظرة اقتصادية تتصف بدرجة عالية من الحتمية. وإنه لمن الخطأ أن نذهب إلى أن التنمية في بلدان العالم الثالث تحتاج فقط إلى رؤوس الأموال، فكم من الخطط الاقتصادية في كثير من الدول النامية قد فضلت فشلًا ذريعًا لأنها لم تأخذ بعين الاعتبار عادات المجتمع وأعرافه وتقاليده ومؤسساته الاجتماعية التي تتطلب التطوير والإصلاح، إن بنية العلاقات الاجتماعية ومنظومة القيم والهياكل الحضرية والثقافية في المجتمع يجب أن يحسبوا حسابها قبل الشروع بتنفيذ التنمية الاقتصادية وإدخال التقنيات الجديدة إليه.

إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة هي عملية يجب أن ترتكز على إرادة اجتماعية ذات غاية واضحة وقدرات فعالة، تستجيب لها إرادة سياسية ملتزمة ومتفاعلة تستهدف إيجاد قدرات مجتمعية متمكنة من ضمان الوجود الحيوي للأفراد والجماعات، وتمكن المجتمع من مواصلة تطوره الحضاري (الأسعد، 1994).

الخاتمة:

مما سبق تتضح أهمية هذه الدراسة (على قلة المراجع والبحوث المختصة بهذا الجانب) والتي ناقشنا فيها العديد من الجوانب المهمه أبعاد التنمية في الدول العربية من خلال عدد من المباحث والمطالب استعرضنا فيها الوضع القائم أولًا في البعد الإداري من خلال معايير قياس وضبط جودة العمليات التعليمية والإدارية وكذلك البعد الإداري والقانوني لأبعاد التنمية المتكاملة لمؤسسات التعليم الخاص في الدول العربية وثانيًا في البعد الاقتصادي لأبعاد التنمية المتكاملة من خلال آليات تسويق نتائج البحث لخدمة التنمية الاقتصادية وكذلك ضعف تأثير مؤسسات التعليم العالي في الاقتصاد من خلال بعض المؤشرات مع بعض النتائج والتوصيات التي نوردها كالتالي:

النتائج:

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

- ضعف المواءمة فيما بين أبعاد التنمية المختلفة.
- عدم ربطها بالجوانب الاجتماعية كالقيم الإنسانية لمجتمعاتنا على سبيل المثال.
- الإفتقار الى حد من ما إلى جهاز إداري مؤهل، من شأنه القضاء على جودة العمليات التعليمية والإدارية وعلى إمكانيات التنمية برمتها.
- القصور في تسويق نتائج البحوث العلمية اقتصاديًا.

التوصيات:

وبناءً على النتائج التي خلصت إليها الدراسة فإننا نوصي بما يلي:

- وضع خطط وأهداف وطنية للربط بين أبعاد التنمية (إداريًا واقتصاديًا) ضمن أولويات محددة.

- إشراك المجتمع الصناعي في عمليات التسويق الاقتصادي للبحوث العلمية كلًا في مجاله.
- يجب أن يكون مفهوم التسويق الاقتصادي لتسويق البحوث معنيًا بالمستفيدين وليس بكثرة الإنتاج.
- يجب أن تكون استجابة مؤسسات التعليم العالي عالية لسد حاجات المجتمع المختلفة أكثر من مجرد زيادة إنتاج المخرجات بدون ربط مع احتياجات المجتمع وضروريات تنميته.

المراجع:

المراجع العربية (الكتب العربية والمترجمه):

الأسعد، م. (1994). *التنمية ومسألة التخصص الدراسي في التعليم العالي،بحث نظري وميداني*. المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة الأولى.

بتلهايم، ش. (1968). *التخطيط والتنمية*. دار المعارف، ص 61. 62، نقلًا عن الدكتور محمد مصطفى الأسعد.

بليبلاني، ب. (1966). *الإنماء الإداري، في المفاهيم الحديثة للإنماء في لبنان*. مجموعة أبحاث ألقيت في الحلقات الدراسية التي عقدتها الندوة في عامي 1965. 1966، منشورات ندوة الدراسات الإنمائية،الطبعة الأولى.

الجلال، ع. (1985). *تربية اليسر وتخلف التنمية*. عالم المعرفة، عدد91.

الحمود، م. (1989). *التلازم بين التنمية الإدارية وإدارة التنمية*. علم الفكر، المجلد العشرين العدد الثاني.

الديك، أ. الأسعد، م. (1993). *دور الإتصال والإعلام في التنمية الشاملة،بحث نظري وميداني*. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.

غورني، ب. (1982). *التنمية الإدارية والتنمية الاقتصادية، في:التنمية الإدارية والتدريب*. الكتاب السنوي في الإدارة العامة، 1982، المركز الإقليمي للدراسات والأبحاث، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر،الطبعة الأولى.

الكواري، ع. (1985). *نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة*. مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى،

محجوب،م. (2003). *إدارة الجامعات العربية في ضوء المواصفات العالمية*. المنظمة العربية لتنمية الإدارية، بحوث ودراسات.

محمد، م. (1979). *الإعلام والتنمية*. دار المعارف، الطبعة غير مذكورة.

محمود، م. ومبارك، ع. (1985). *في إقتصاديات التنمية والتخطيط*. دار النهضة العربية.

مسعود،م. (1984). *التخطيط للتقدم الاقتصادي والإجتماعي*. سلسلة عالم المعرفة، رقم 73.

النعيمي، ط. والنعيمي، ن. (1999). *آليات تسويق نتائج البحث العلمي كخدمة التنمية والمجتمع،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،(التعليم العالي والبحث العلمي لمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين*. الرياض 5. 1 محرم 1420هـ/17. 21 أبريل 1999م.

الأحكام القضائية والقوانين:

الظهير الشريف رقم 1.00.199 الصادر في 15 من صفر 1421 (19 ماي 2000) بتنفيذ قانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي،الجريدة الرسمية عدد 21،4798 صفر 1421 (25 ماي 2000).